البلدان المستعمرة، و «جزء من القضية العالمية، قضية القضاء على النظم العنصرية، قضية استقلال جميع الشعوب ضمن اوطانها، وتآخي الشعوب ومساواتها، قضية سلام عالمي دائم يضمن تقدم الانسانية باطراد نحو سعادة حقيقة وهناء دائم»[٣٣].

وقد أشارت عصبة التحرر الوطني، في المذكرة التي رفعتها بتاريخ ١٠ تشرين الاول ١٩٤٥ الى «المستر اتلي» رئيس وزراء بريطانيا، إلى أن «العقدة الفلسطينية» قد نجمت عن السياسة العدوانية «التي انتهجتها الحكومة البريطانية مدة حكمها لفلسطين منذ الايام الاولى للاحتلال حتى الآن. فهذه السياسة، تركت للصهيونية المجال، أمامها، رحبا لتنمية قواها الاعتدائية وتوطيد مراكزها الهجومية في فلسطين، وذلك كله يهدد وطننا اليوم بالدم والدموع. وليس من الغريب إذن، أن يرى الشعب العربي من بين ما طوى من صحائف هذا الماضي الاليم، الذي شرح صدره للصهيونية فتعتدي، نقاطا سوداء تنذر بمستقبل مظلم، اذا استمرت هذه السياسة تبني «الوطن القومي» على انقاض ما تبقى للفلاح من شقة ارض وللعامل من يوم عمل وللتاجر من سوق ضيقة ولرجل الصناعة العربي من فتات لا تغني ولا تسمن من جوع»[٣٤].

وقد تصدت العصبة للمحاولات التي قامت بها القوى الامبريالية والصهيونية لاقناع الرأي العالمي بأن قضية فلسطين «هي قضية هجرة يهودية، او ايقاف هذه الهجرة لا اكثر ولا اقل». وأكدت أن قضية فلسطين ليست، ابدا، قضية من هذا النوع، وإنما هي مثل قضية كل بلد مستعمر، قضية الاستقلال والتحرر من نفوذ اجنبي استعماري، وأشارت الى أن السكان العرب في فلسطين لن يأمنوا شر الهجرة الصهيونية «ما دامت مقدرات هذه الهجرة في غير «أيديهم»، باعتبار ان الهجرة الصهيونية، «بل الصهيونية كلها هي من «مآثر» الاستعمار في بلادنا، وليس يزول الاصل بزوال الفرع، وليس تحل المشكلة بحل القضايا التي نجمت عنها»[٣٥].

وأكدت العصبة أن الامبريالية البريطانية تسعى، من خلال إثارة قضية الهجرة اليهودية، الى عزل قضية فلسطين عن «قضية المستعمرات المطروحة على أساس عالمي». وطالبت باشاعة الديمقراطية واعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بنفسه «كطريق عملي لحل المشاكل التي تعترض وطننا الآن».

وسعت العصبة الى تحديد المعنى الحقيقي لحق تقرير المصير حتى لا يكون هناك مجال لاستغلاله وافراغه من محتواه، فأعلنت بأن حق تقرير المصير «يظل كلاما مبهما اذا لم تتوفر الشروط لتأمينه، وذلك بأن يعترف بأن من حق الشعب ان يصل الى تحرره الوطني واستقلال بلاده من كل نفوذ اجنبي استعماري، وأن من حقه ان يقرر شؤونه الداخلية والخارجية وحده وبمحض اختياره، وأن تقوم على تنفيذ هذا الحق مؤسسات وطنية شعبية تعكس رأي الشعب بحرية وطلاقة»[٣٦].

كما أشارت العصبة الى أن إشاعة الديمقراطية السياسية والاقتصادية هو الشرط الذي لا بد منه لضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، «فلا يمكن لبلد ان يؤمن حق تقرير مصيره وتنفيذ هذا الحق الا إذا انتشرت الديمقراطية بين صفوفه».